



الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

اجتماع الخبراء المخصص
النمو والتشغيل بشمال أفريقيا

الرباط ، المغرب ، 16-17 آذار/ مارس 2010

مذكرة

مقدمة

1. في إطار تفعيل برنامج العمل للفترة 2010-2011 ، ينظم مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا (الأمم المتحدة) اجتماعا للخبراء تحت شعار "تعزيز البعد الاجتماعي للسياسات التنموية : النمو والعمالة بشمال أفريقيا. وسوف يعقد الاجتماع في الرباط (المغرب) 16 و 17 مارس/ آذار 2010. وستعرض نتائج المداولات التي جرت في اجتماع الخبراء للمناقشة، وموافقة لجنة الخبراء الحكومية الدولية لشمال أفريقيا، التي تجتمع في الرباط (المغرب) 18 و 19 مارس 2010.

2. يمثل خلق المزيد من فرص العمل الجيدة، واحدا من التحديات الكبرى للتنمية في بلدان شمال أفريقيا. وفي الواقع ، وعلى الرغم من أن هذه البلدان قد حسنت من مستويات التنمية البشرية وبالرغم من أن آفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بها تعتبر قوية ، إلا أن معدل البطالة ، وعلى الرغم من الانخفاض الذي سجله في غضون السنوات الأخيرة ، لا يزال الأعلى في العالم.

3. تأثرت بعض المجموعات بشكل خاص. فحسب البيانات الخاصة بكل بلد، لا تزال فئة الشباب، من حاملي الشهادات والنساء، وخاصة في المجال الحضري، تسجل معدل بطالة من رقمين، و ما تزال تبحث عن وظيفة لفترات أطول من الفئات الأخرى، مثل الأميين والقرويين. وعلى الرغم من السياسات المتبعة لتشجيع العمالة ، تبدي هذه الفئات الثلاث "مقاومة" في ولوج سوق العمل.

4. يعتبر النمو شرطا أساسيا لمواجهة التحدي المتمثل في خلق وظائف أكثر وأفضل. وفي أعقاب إصلاحات كبرى واستثمارات مهمة في سياق خارجي مناسب، تحسنت بالفعل معدلات نمو بلدان المنطقة في السنوات الأخيرة بنسب تزيد عن 5 بالمائة خلال الفترة 2001 - 2007. ومع ذلك فإنها تظل تعتمد اعتمادا كبيرا على العوامل الخارجية، أي المتقلبة، كما تدل على ذلك الأزمة الأخيرة سنتي 2008-2009، كما تظل أقل من الطموحات والاحتياجات في مجال خلق فرص العمل والحد من البطالة. ومن هنا، كان من الضروري تسجيل اقتصادات شمال أفريقيا لمعدلات نمو أعلى، وفي نفس الوقت، خلق المزيد من فرص العمل لمواجهة الضغوط في صفوف المعطلين والوافدين الجدد إلى سوق العمل. هذه هي التحديات الرئيسية التي يتوجب رفعها. وتنذر جميع التنبؤات حول التوقعات الاقتصادية بعد الأزمة، بأن الانتعاش للاقتصاد العالمي سوف يكون هشاً ومتقلبا على المدى القصير والمتوسط. وفي سياق عالمي لا يزال قاتما، يجب إعادة النظر في الفرص المتاحة لتحقيق معدلات النمو المسجلة قبل الأزمة، وبالأخص تجاوزها.

5. لخلق المزيد من فرص العمل ، وخاصة بالنسبة للشباب الخريجين حاملي الشهادات ، والمرأة، يتعين على اقتصادات شمال أفريقيا بلوغ مستويات جديدة من النمو. وتجدر الإشارة، إلى أن بلدان المنطقة دون الإقليمية تمر بمرحلة تنموية تتيح لها فرص حقيقية لتوسيع وتنويع مصادر النمو ، معتمدة في ذلك على منتجات وأسواق جديدة. وفي الواقع ، تعرف هذه الدول العديد من التحولات الهيكلية المتصلة، ومن بين جملة من الأمور، نذكر التحول الديموغرافي، ودخول المرأة ميدان العمل ، والتكيف مع التغيرات المناخية والبحث عن طاقة جديدة ، إضافة إلى المكانة التي تحتلها المعرفة والتكنولوجيا في المجتمعات المعاصرة. مما يتمخض عنه احتياجات على مستوى السلع والخدمات والمؤهلات التي غالبا ما تعرف خصاصا في عرض يسمو إلى مستوى تطلعاتها. وهذه الإمكانيات لا يمكن أن تتحول إلى فرصة حقيقية لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل المناسبة إلا إذا وضعت سياسات عامة ومناسبة. فهذه الإمكانيات التي تمثلها هذه القطاعات ليست

معروفة، وهي غير كافية أو غير مندمجة لا في استراتيجيات التنمية ولا في سياسات القطاع العام، كما أنها تعاني من عجز كبير في رأس المال البشري والتمويل والبنية التحتية.

6. يعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا لخلق فرص العمل. لكنه يبقى غير كاف. وقد بينت التجربة الأخيرة الفوارق التي قد تظهر بين الأداء الاقتصادي وأداء العمالة. وفي الواقع، قد يكون لسياسات الاقتصاد الكلي والقطاعي، المركز على هدف وحيد وهو النمو، آثارا غير متوقعة على العمالة، سواء على المدى القصير أو الطويل. فبعض السياسات الاقتصادية يمكنها التقليل من الحيز السياسي اللازم لمواصلة أهداف التوظيف، لأنها قد تحد من الإنفاق العام، وتشجع الأنشطة المكثفة القائمة على رأس المال، وتحد من وصول التمويل، وتزيد من تكلفة الخدمات... وفي هذا السياق، تم إطلاق سياسات النهوض بسوق العمل لمعالجة مشكل البطالة وتشجيع خلق فرص العمل. غير أن، تأثيرها واستمرارها يظلا محدودين لكونها، وفي معظم الحالات، عالجت اجتماعيا قضية اقتصادية وأغفلت العوامل الاقتصادية الكامنة وراء مشكلتي العمالة والبطالة. هذا الأمر يثير مسألة محورية وهي أهمية العمالة ضمن جدول أعمال التنمية، مثل الانسجام بين السياسات الاقتصادية وتعزيز فرص العمل.

الأهداف

7. يهدف اجتماع الخبراء بالأساس إلى تقديم توصيات استراتيجية وسياسات عامة لتعزيز الروابط بين النمو والعمالة في شمال أفريقيا. وعلى وجه التحديد، سيحاول الاجتماع الإجابة على سؤالين:

- ما هي السياسات العامة التي ينبغي اعتمادها لتعزيز ودعم مصادر جديدة للنمو وتوفير فرص العمل؟ فمع تسليط الضوء على فرص نمو و عمل جديدة، ينبغي على الخبراء تحديد العوامل التي تحد من أو تشجع على استغلال أفضل لهذه الإمكانيات، والتوصية باتخاذ إجراءات من جانب الحكومات لإنشاء إطار ملائم لظهور وتوسع هذه الأنشطة والقطاعات الجديدة، كما ينبغي على التوصيات تغطية جزء واسع من التدابير والسياسات (على صعيد الاقتصاد الكلي والقطاعي، والتكوين، والبنية التحتية، والتمويل، والتشريع، و الشراكة،....) وكذا توفير شروط نجاحها. وسينصب التركيز بشكل خاص على المكانة التي يجب أن تحتلها المقاولات الصغرى والمتوسطة.

- كيف يمكن التوفيق بين أهداف السياسات الاقتصادية و تلك الخاصة بتعزيز فرص العمل؟ مع التشديد على أهمية هذا السؤال بالنسبة لبلدان المنطقة دون الإقليمية، يتوجب على الخبراء تحديد المعوقات التي أدت إلى الحد من تحقيق انسجام أكبر بين الأهداف الاقتصادية وأهداف العمالة؛ مع التوصية بالإجراءات الواجب اتخاذها لرفع هذه المعوقات، وتسليط الضوء على المعضلات الممكنة وسبل حلها. وسوف يجري التركيز، بوجه خاص، على السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلي، والتجارة، والاستثمار، (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر) والصناعة.

8. يعتبر التعاون بين دول شمال أفريقيا وسيلة أساسية لتعزيز تأثير السياسات الوطنية لما لها من تأثير على الاقتصادات من الحجم الكبير، والتعلم السريع، وقدرة أكبر على التفاوض... و يتعلق الأمر إذن، بتحديد الخبراء لمجالات التعاون والتعاضد، وكذا تحديد التدابير والآليات اللازمة لتفعيلها. وفي هذا الإطار، سيتم تسليط الضوء على دور المنظمات دون الإقليمية، مثل اتحاد المغرب العربي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

9. سيتناول مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي سيعقد من 25 إلى 30 مارس 2010، أيضا مسألة تعزيز الروابط بين النمو والعمالة في أفريقيا. ولذلك فمن الحري بالدول الأعضاء بالمنطقة دون الإقليمية العكوف على هذه المسألة وإثراء التوصيات التي سيتم اعتمادها بتضمينها الاحتياجات والتوقعات المشتركة في المنطقة دون الإقليمية.

المشاركون

10. سيدعو المكتب خبراء وطنيين من سبعة دول من شمال أفريقيا (الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس)، فضلا عن أصحاب القرار وممثلين عن المنظمات الوطنية ودون الإقليمية، بما في ذلك اتحاد المغرب العربي، وتجمع الساحل والصحراء، وممثلين عن القطاع الخاص، و القطاع المالي، والعمال، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

تنظيم العمل

11. ستنظم أشغال اجتماع الخبراء في جلسات عامة ومجموعات عمل، بحيث تفضي إلى توصيات توجه في المقام الأول إلى الدول الأعضاء، والمنظمات دون الإقليمية، ومنظمات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وإلى النظام المالي، والمنظمات غير الحكومية والمهنية.

النتائج المتوقعة

12. سيتمخض عن الاجتماع، نتيجتان رئيسيتان، وهما كالتالي :

أ. إعداد تقرير يتضمن أهم النتائج والتوصيات الموجهة للجنة الخبراء الحكومية الدولية للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية؛

ب. إعداد منشور يتضمن عدة مساهمات، بما في ذلك ملاحظات الخبراء وملخصات عن المناقشات لعرض موسع لنتائج الاجتماع.

لغات العمل

13. ستم أشغال اجتماع الخبراء باللغات الثلاث: العربية والفرنسية والانجليزية.

موعد ومكان الاجتماع

من 16 إلى 17 مارس 2010 بالرباط (المغرب)

جهة الاتصال

للمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال ب :

السيدة سامية دي تابيا

موظفة الشؤون الاجتماعية

tapia@un.org

مسائل التنظيم واللوجستية ، يرجى الاتصال ب :

السيدة زهرة بن بوبكر

مساعدة في البرنامج

bzohra@uneca.org

للحصول على الوثائق والاتصالات ، يرجى الاتصال ب :

السيد محمد مصدق

مساعد في البحث

mmosseddek@uneca.org

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا- مكتب شمال أفريقيا
شارع التين، قطاع 3 – أ 5- حي الرياض، المغرب
ص.ب. 2062 الرباط الرياض
الرباط، المملكة المغربية

الهاتف: +212 537 71 56 13 / 537 71 78 29

الفاكس: +212 537 71 27 02

البريد الإلكتروني: srdc-na@uneca.org

الموقع الإلكتروني: www.uneca-na.org / www.uneca.org